الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

27 **ربيع ثانى** 1438 –25 **يناير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

ينبع: مأذون يزوج قاصراً لمسن سبعيني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565635

المدينة المنورة - ريم حمزة

تجاوز مأذون أنكحة في محافظة ينبع قرار المحكمة الشرعية بمنع زواج قاصر من سبعيني وأتم عقد قرانهما بحضور شقيقها ، ولم يثن المسن السبعيني عن إتمام زواجه بالفتاة التي تخطو نحو ربيعها السادس عشر الرفض المتكرر لثلاثة مأذونين التزموا قرار القضاء ورفضوا إتمام الزواج حتى تم الاتفاق مع المأذون الرابع الذي أكد سماعه موافقة الفتاة وإتمامه النكاح بناء على ذلك على مهر لا يتجاوز 20 ألف ريال.

يذكر أن هذه الواقعة تعد الثانية في المملكة خلال شهر واحد فقط حيث شهدت منطقة تبوك الشهر المنصرم عقد قران مواطن سبعيني على فتاة تبلغ 16 عاماً، الأمر الذي أحدث حراكا واسعا في محاولة لمنعه ، وتفاعلا من قبل جمعية حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير التعليم يدشن منتدى ملتقى الطفولة بالرياض

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19795756

الرياض - سعد الغشام

دشن وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى أمس (الثلثاء) منتدى »الإعلام صديق الطفولة» والمعرض المصاحب، والذي تنظمه اللجنة الوطنية للطفولة التابعة لوزارة التعليم، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدول الخليج العربي (يونيسيف)، ويستمر لمدة ثلاثة أيام في مدينة الرياض، وبمشاركة أكثر من 20 خبيراً وخبيرة.

وجاءت دعوة وزير التعليم لهذه الكوكبة من الخبراء والإعلاميين والمختصين في الهيئات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالطفل، رغبة في تبادل الخبرات والتجارب حول تطوير أداء الإعلام العربي، بما يجعله صديقاً للأطفال ومقوماتها لهم، من خلال ارتكازه على منظومة من المبادئ الأخلاقية والقيم المهنية، وقال: «لا يخفى على الجميع أن الأطفال فخر الأمة وأملها الصادق الذي سيسهم في تحقيق التقدم والرخاء وتعميق ثوابت الازدهار والعطاء، ولكن التحدي الحقيقي لصقل قدرات هؤلاء الأطفال وتنمية طاقاتهم يكمن في مدى رعايتهم وعنايتهم والاهتمام بهم.«

وأشار العيسى إلى أن وزارته أدركت أن تعدد موارد وثروات هذا الوطن التي لا يمكن أن تغني عن الثروات الحقيقية كامنة في هؤلاء الأطفال، وإعدادهم إعداداً نفسياً وعقلياً، مبيناً أن رؤية المملكة العامة مواكبة لرسالة التعليم وداعمة لمسيرته في بناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات، من خلال إكسابهم المعارف والمهارات والسلوكيات، ما يمكنهم من بناء شخصيات مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة، ولديها القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي.

ولفت إلى أن تحقيق هذه الرؤية الطموحة مرهونة بتطوير خطاب إعلام الطفل، إذ لا قيمة لجهود المؤسسة التعليمية بمرافقها وكوادرها ومناهجها من دون تطوير أداء المؤسسات الإعلامية، التي تعد شريكاً أساساً في التنشئة الاجتماعية للطفل.

وأشار العيسى إلى حرص الشركاء المنظمين للمنتدى على إكساب أبنائنا وإخواننا الإعلاميين خلفية معرفية ومهارية حول المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي والمحلي لقضايا حقوق الطفل، يمكنهم من تفعيل دورهم لدعم ومناصرة حقوق الطفل وتضمين ذلك في رسالتهما الإعلامية، مبيناً أن الترابط العربي مطلب من الإعلاميين. بدوره، أشار المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية ناصر القحطاني إلى أن الطفولة وتنميتها ورعايتها هي أحد أهم المحاور الرئيسة في استراتيجية عمل برنامج الخليج العربي للتنمية، ليكون أول منصة متخصصة للعمل من أجل الطفل.

وأضاف أن العمل التنموي المتخصص بهذه الرؤية أنتج العديد من المبادرات، من أهمها الشراكة بين المجلس العربي للطفولة والتنمية وجامعة الدول العربية لتأسيس أول مرصد عربي لحقوق الطفل العربي، ليكون آلية تعنى برصد ومتابعة ومراقبة الإعلام العربي في ما يخص حقوق الطفل وأساليب تنشئته وتحري المهنية.

وأكد القحطاني أهمية منتدى «الإعلام صديق الطفولة»، لكونه محطة جديدة من مسيرة عمل تضمنت تدريب أكثر من 600 إعلامي من 12 دولة عربية، لتحقيق هذه الرؤية وتطوير الشراكة بين وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التي تعنى بقضايا حقوق الأطفال.

وأوضح أن المنتدى يتضمن ثلاثة محاور رئيسة، يتناول فيها الاتفاقات والمواثيق المعنية بحقوق الطفل وواقع تطبيقها، فيما يتطرق المتحدثون عن المبادئ المهنية الخاصة بمعالجة الإعلام العربي لقضايا الطفل وحقوقه، وربط تمكين الأطفال من أخلاقيات الإعلام وعرض تجارب واقعية لإعلام وثقافة الطفل، مضيفاً أنه سيرافق المنتدى معرضاً مصاحباً للجهات المحلية المهتمة بإعلام وثقافة الطفل.

الحياة
AL HAYAT

«الشورى» مهاجماً «العمل»: «فاشلة» في معالجة الفقر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19795716

الرياض - سعاد الشمراني

«فقر السعوديين»، كان العنوان الأبرز في انتقادات أعضاء مجلس الشورى خلال جلسته أمس لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي اتهموها بالفشل في معالجة الفقر، متسائلين عن زيادة عدد «الشحاذين» عند إشارات المرور وأماكن العزاء، وطلبات التبرع في مواقع التواصل الاجتماعي.

وتساءل الأعضاء، خلال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للسنة المالية **1436-1437**هـ، عن حدوث ذلك على رغم أن المملكة تمتلك آلاف الجمعيات الخيرية، مشيرين إلى أن ذلك يؤكد وجود خلل بالوزارة وقصور في تقديم خدماتها، ولماذا لم تقم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بعد الدمج بخلق وظائف للمتسولين.

وقالت الدكتورة أمل الشامان: «من المضحك المبكي أن وزارة التنمية الاجتماعية تعتبر زيادة عدد المضافين في الضمان إنجازاً لها من دون البحث عن حلول لمعالجة فقرهم، إذ كان رد الوزارة على المجلس في سؤالها عن استراتيجيتها لمعالجة الفقر، أنها كوّنت فريقاً واستراتيجية قبل 14 عاماً»! متسائلة عن فشل هذا الفريق وازدياد حاجة السعوديين إلى الضمان، مطالبة لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس بأن تسأل الوزارة عما قام به الفريق لمعالجة الفقر.

وانتقدت وجود 321 وظيفة شاغرة ونقص في وظائف مراكز التأهيل الشامل والرعاية الشاملة، على رغم وجود عدد كبير من خريجي التربية الخاصة، وأن الوزارة وظفت عاملات غير مصرح لهن بالعمل، ولا يمتلكن شهادات صحية تؤكد خلوهن من الأمراض المعدية.

وطالب الدكتور عبدالعزيز الحرقان بتحويل الأسر المنتجة إلى مؤسسات ناشئة، لتتمكن القطاعات الحكومية من التعامل معها بصفتها كيانات تجارية. وقال إن غالبية الأسر المنتجة هم النساء العاملات في الطبخ الشعبي، وقد يعملن في بيئة من دون رقابة صحية، وهن عرضة للمخالفات الصحية، وهذه الأسر لا تحتاج إلى صدقة وتبرع، بل إلى تحويلها لمؤسسات، وجمع أعمالهم باعتبارها اتحادات بصفة تجارية، ليضمن لهن استمرار العمل.

وتساءل الحرقان عن مشاهدة الشحاذين والمتسولين في الطرقات، والمطالبة بالتبرع في وسائل التواصل الاجتماعي، على رغم أنه يوجد لدينا آلاف الجمعيات الخيرية، داعياً إلى البحث عن القصور في الوزارة في تقديم خدماتها، مؤكداً وجود خلل بالوزارة.

ولاحظ الدكتور ناصر الموسى أن تقرير وزارة العمل لا يدل على قدرة الوزارة على تقديم خدماتها لشرائح المجتمع كافة، خصوصاً لذوي الاحتياجات الخاصة. في حين استغرب الدكتور منصور الكريديس من رد الوزارة في تقارير متتالية من أنها تقوم بدراسة التأمين الصحي لمستفيدي الوزارة، وجارٍ تطبيقه منذ ست سنوات، مطالباً عبر توصية بأن يتم تطبيق التأمين الصحي بأسرع وقت ممكن خلال عام.

وأشار إلى أن التوحد يمثل أحد أشكال الإعاقة، إذ يوجد في المملكة 200 ألف مصاب، ولم تذكر الوزارة شيئاً عن المشروع الوطني للتعامل مع مرضى التوحد الذي صدر عام **1423**هـ، ولم تنشئ مراكز متخصصة حتى اتجه أبناؤنا لمراكز التوحد في الأردن، ليصل السعوديون فيها إلى 80 في المئة من مستفيديها.

من ناحيتها، تساءلت الدكتورة نورة المري عن دور وزارة العمل في إيجاد الوظائف لذوي الاحتياجات الخاصة، ودورها في تأهيل السجناء، وقالت: «يجب أن يتم تعليم السجناء حرفة حتى يستفيد منها بعد قضاء محكوميته، حتى لا يعود بعض السجناء لقضايا إجرامية جديدة بسبب بطالتهم». وأضافت: «يتم إدخال ممنوعات لبعض السجناء بداخل السجن في مقابل رشوة»! غير أن نائب رئيس المجلس محمد الجفري طالبها بعدم توجيه اتهامات غير متحقق منها.

في حين قال الدكتور عبدالله المعاطي إن الجمعيات الخيرية تعاني ضعف مواردها المالية، واقترح تحويلها لجمعيات تنموية.

أما الأمير الدكتور خالد آل سعود، فأوضح أن ظاهرة التسول ما زالت مستمرة صباح مساء عند إشارات المرور، وحتى في أماكن العزاء للطلب من أهل الميت، إذ بلغ عدد المتسولين غير السعوديين الذين تم القبض عليهم 11 ألفاً، إضافة إلى **1690**امرأة متسولة و1100 رجل سعودي، مطالباً بدراسة هذه الحال، خصوصاً أن جزءاً كبيراً منهم من المستحقين.

وطالب الوزارة بتنمية مواردها المالية من خلال الأوقاف للتخفيف على موازنة الدولة، وإنشاء مراكز للخدمة الشاملة في مختلف المناطق، لأن الكثير من الضعفاء لا يستطيعون الوصول لخدمات الوزارة، ولذلك تم تهميشهم من الحصول على الإعانات الخيرية.

إلى ذلك، طالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالعمل على التنسيق مع الجهات المعنية للعمل على فصل الجمعيات والمراكز والمؤسسات الأهلية عن الوزارة، لتكون في هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، وترتبط مباشرة بالملك، ومراجعة خريطة فروعها وتوزيعها بشكل عادل، بحيث تخدم جميع الفئات في جميع مناطق المملكة، وبدعم المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام (إخاء)، لتعزيز دورها في خدمة الأيتام ومساعدتهم لمواجهة ظروف الحياة الصعبة التي يواجهونها.

ودعت الوزارة إلى معالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية، وتضمين خدماتها البرامج الثقافية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والترفيهية، وحثت المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية على التنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث فيها، لتحديد أهم التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، وتشكيل فرق بحثية مشتركة لدراستها ومعالجتها قبل أن تتحول لظواهر سلبية.

الحياة AL HAYAT

• الشورى" يؤيد التشهير بمخالفي الأنظمة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19795717

الرياض - سعاد الشمراني

أيد أعضاء مجلس الشورى التشهير بمخالفي الأنظمة الذين حكم عليهم قطعياً، وبأن لا يترك لرأي القاضي، وخصوصاً أن هناك تبايناً للأحكام في المخالفة نفسها بين قاضٍ وآخر.

غير أن الدكتور صالح الخثلان، رفض تأييد التشهير في غالبية مخالفات الأنظمة، وقال إنه لاحظ منذ دخوله المجلس إضافة عقوبة التشهير على 8 أنظمة خلال شهرين، منها ست أنظمة لوزارة التجارة، مضيفاً: «أن التوجيه من الحكومة هو درس إدارج عقوبة التشهير وليس المبادرة لإضافتها في كل أنظمة الدولة، إذ تحفظ ديوان المظالم على هذه العقوبة وهو موضوع خلافي ومحل نظر»، مطالباً بدراسة مفصلة حول التشهير قبل إدراجها، مستغرباً موافقة المجلس على إدارج عقوبة التشهير لمن يمارس النشاط السياحي من دون ترخيص مثلاً، وهل تستحق هذه المخالفة هذه العقوبة؟

جاء ذلك خلال مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير اللجنة. وأوصت اللجنة بالموافقة على تعديل المادة الـ12 من نظام الأسماء التجارية، وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الـ13 من نظام استيراد المواد الكيماوية وإدارتها، وتعديل المادة الـ11 من نظام البيانات التجارية.

مجلس الشورى: مطالبة بتخصيص مشاريع هيئة الري والصرف بالأحساء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19795715

الرياض - سعاد الشمراني
دعت لجنة المياه والزراعة والبيئة في مجلس الشورى، خلال مناقشة التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء للعام المالي **1436-1437**هـ، هيئة الري والصرف بالأحساء إلى العمل على تطبيق العقوبات في حق كل من يتخلص من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في قنوات الري والصرف في مشاريع الهيئة، حفاظاً على سلامة المنتجات الزراعية والبيئية والصحة العامة من التلوث، وجدولة تنفيذ مراحل تحويل قنوات الري المفتوحة إلى أنابيب مغلقة، وإعطاء الأولوية في التنفيذ لقنوات الري المتداخلة مع الأحياء السكنية.
وطالبت اللجنة بتقويم نتائج برامج مشروع التنمية المستدامة للزراعة المروية بمشروع الهيئة بالأحساء، ضمن الاتفاق الموقع مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو). وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصيتها للمناقشة أشار أحد الأعضاء إلى أن هيئة الري والصرف بالأحساء لم توفق في صرف المبالغ المعتمدة لها في أبواب عدة من الموازنة، على رغم مطالبتها بمزيد من الدعم.
وطالب عضو آخر بتخصيص بعض مشاريع الهيئة، نظراً لوجود جدوى اقتصادية منها، وبتحويل هيئة الري والصرف بالأحساء إلى هيئة وطنية، لتشمل بعض مناطق ومدن المملكة والقصيم وينبع وبيشة.

توصية لتطبيق التأمين الطبي على مستحقي الضمان الاجتماعي خلال عام

مطالبات شوريّة بالتصدي لظاهرة التسول وكبح جماحه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565735

جددت وزارة الشؤون الاجتماعية- قبل دمجها مع العمل - شكواها من تداخل مهامها واختصاصاتها الحقيقية مع جهات حكومية أخرى كمكافحة للتسول، وشؤون الخادمات ومراكز شديدي الإعاقة، وأكدت لمجلس الشورى أنها تبذل جهودها المتواصلة والحثيثة لنقل التسول إلى وزارة الداخلية ومراكز تأهيل شديدي الإعاقة لوزارة الصحة، مقترحة في تقريرها السنوي عن العام المالي 36-1437 الذي ناقشه الشورى يوم أمس الثلاثاء. توفير أراضٍ مناسبة داخل النطاق العمراني لإنشاء دور، وإنشاء مباني تتناسب مع أنشطة الفروع بدلاً من المستأجرة، كما طالبت وزارة المالية لاعتماد تكاليف إضافية لعقود العمالة وحث القطاع الخاص لتوفير الوظائف المناسبة للمعوقين، ورفع بند التدريب والابتعاث إلى ٣٠ مليون ريال في الميزانية المقبلة لها لتغطية احتياجات التدريب، وتجنب الحاجة إلى نقل هذه التكاليف من بنود الوزارة أو تراكم المديونيات عليها.

وأكدت أمل الشامان الحاجة لزيادة العاملين في مراكز الرعاية للمعوقين وللمسنين وتساءلت عن أسباب عدم سد الوزارة للنقص والعجز الشديد في هذا الشأن من خريجي التخصصات الجامعية والتربية الخاصة بالذات رغم وجود آلاف الوظائف الشاغرة لديها، كما تساءلت عن عدم تشغيل المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية بالشكل المطلوب منتقدة اعتماده على ما تم خلال مرحلة التأسيس فقط من توظيف وتجهيز لمقره، وأضافت " كيف سمحت الوزارة لعدد من العاملات بالعمل في مراكز الرعاية النهارية وأخريات في المجال الصحي وهن من غير المرخص لهن"، وختمت "كان على لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس أن تطالب الوزارة بإعادة هيكلتها وبما في ذلك مشروعاتها وبرامجها."

من جهته، قال الأمير خالد المشاري آل سعود: إن تقرير الوزارة يؤكد وجود نحو 11 ألف متسول غير سعودي ومن ضمنهم 1170 سيدة كما ضبطت الوزارة **1600**سعودي متسول أكثرهم من النساء، مجدداً المطالبة بالتصدي لظاهرة التسول وكبح جماحها، كما تطرق لتوظيف أوقاف "الشؤون الاجتماعية" لتستديم مواردها ودعم مشروعاتها وبرامجها.

وطالب عبدالعزيز الحرقان بالنظر في تعامل الوزارة مع الأسر المنتجة وكأنهم بحاجة إلى صدقات، داعياً إلى تحويلها لمشروعات استثمارية وتأسيس مؤسسات ناشئة لهذه الأسر والتأكيد على أن منتجاتها محل ثقة، وتساءل عن وجود متسولين رغم أن الجمعيات الخيرية المرخصة بالمئات، وجدد منصور الكريديس التنبيه على قرار لمجلس الوزراء الصادر قبل 15 سنة ويقضي بالتعامل مع ظاهرة التوحد وتكليف وزارات الشؤون الاجتماعية، التعليم، والصحة بذلك، ويشير إلى استمرار مشكلة التوحد ودفع ذويهم لأكثر من 130 ألف ريال سنوياً للتأهيل والعلاج وقال:" في المملكة ما يقارب 200 ألف طفل توحد ولا يوجد لدينا مركز علاج لهذا الداء."

وقال الكريديس: إن الوزارة في معظم تقاريرها السنوية السابقة تذكر أنها بصدد تطبيق التأمين الطبي على المستحقين للضمان الاجتماعي وحتى الآن لم تنفذ التطبيق، مؤكداً تقدمه بتوصية إضافية لتطبيق التأمين خلال عام، ويرى ناصر الموسى أن تقرير الوزارة لم يعكس التوجهات الجديدة للدولة، مضيفاً بأنها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وطالبت نورة المري بتخصيص أماكن مفتوحة للسجناء تضم أخصائيين نفسيين لتهيئة الذين شارفت مدة حبسهم على الانقضاء للحياة بعد السجن، وشددت على العناية بالسجناء والمعاقين وكبار السن، مشيرةً إلى أن تقرير اللجنة انصب على الجمعيات الخيرية والتطوعية، ولم تهتم توصياتها بالمعوقين والسجناء، ولفتت إلى أن سماح بعض الحرس بدخول الممنوعات مقابل رشوة للسجون في ازدياد، وأن السجناء لا يكتسبون مهن حرفية كي تساعدهم في حياتهم بعد تمام محكوميتهم.

إلى ذلك ناقش المجلس تقرير هيئة الري والصرف بالأحساء وأشار عضو إلى أنها لم توفق في صرف المبالغ المعتمدة لها في عدة أبواب من الميزانية بالرغم من مطالبتها بمزيد من الدعم، وطالب آخر بتخصيص بعض مشروعات الهيئة وتحويلها إلى هيئة تشمل القصيم، وينبع، وبيشة.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار، وأبدى عدد من الأعضاء الذين داخلوا عدة ملحوظات تناولت صياغة المواد المقترح تعديلها وإضافة إلى ملحوظات إجرائية ونظامية بشأن عقوبة التشهير ومدى أهميتها في الحد من المخالفة في الأنظمة المقترح إدراجها فيها.

الصحة تخدم المعوقين بـ« مساند»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565740

لرياض - محمد الحيدر

كشفت وزارة الصحة عن عزمها إطلاق مبادرة «مساندة»، حيث ستدشن مكاتب خدمات تعنى بذوي الإعاقة، ستتولى تقديم الخدمات اللوجستية ابتداءً من مواقف السيارات، وخدمات فتح الملف الطبي، ومروراً بالحصول على المواعيد،

والتنقل داخل المنشأة الصحية وانتهاء بالحصول على التقارير الطبية، وذلك بهدف الارتقاء بآلية تقديم الخدمة وتعزيز استقلالية ذوي الإعاقة.
ولفتت «الصحة» إلى أنّ مكاتب الخدمات المساندة تسعى لتحقيق رسالتها في تهيئة كافة مرافقها لتكون صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة، للوصول بهم إلى أعلى مستويات الاستقلالية بتمكينهم من التوافق مع متطلبات بيئتهم الصحية، وتنمية قدرات الاعتماد على النفس مما يجعلهم أعضاء منتجون في المجتمع، خصوصاً وأنّ تقارير منظمة الصحة العالمية تشير إلى وجود أكثر من مليار شخص من ذوي الإعاقة حول العالم، وهي نسبة تعادل (15%) من إجمالي تعداد السكان العالمي، كما تشير تلك الإحصاءات إلى أن عدد المصابين بالإعاقة يأخذ بالازدياد.

خلاف مع مسن يوسع طبيبا ضربا بصحي بيشة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/505499

أوسع عدد من الأشخاص طبيبا (عربيا) ضربا ظهر أمس بمركز الجنينة الصحي التابع لمحافظة بيشة؛ إثر خلاف مع قريب مسن لهم مع الطبيب.
وتهجم الأشخاص على المركز وأثاروا الفوضى والصخب والاعتداء على العاملين بحثا عن العثور على الطبيب الذي اختبأ منهم في إحدى الغرف غير أنهم أمسكوا به وأوسعوه ضربا.
وتحقق شرطة الجنينة شمال محافظة بيشة في قضية الاعتداء والاقتحام ونشر الفوضى، وسط استياء المرضى المراجعين الموجودين في هذا الوقت.
يشار إلى أن هذه الحالة هي الثانية للاعتداء على طبيب بمركز الجنينة بعد سنوات من قيام «عشريني» بطعن طبيب (مصري)، وإصابته إصابة «خطيرة» في رقبته ونقل على إثرها لمستشفى الملك عبدالله ببيشة لتلقي العلاج.

"الشورى": 86 عضوا يصوتون بسحب مقترح فرض رسوم على تحويلات العاملين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1523187

سحب مجلس الشورى توصية مالية مؤيدة لدراسة مقترح فرض رسوم على التحويلات النقدية للعاملين في المملكة، وصوت 86 عضواً لصالح سحب التوصية وإعادة دراستها له بينما 32 استمرار مناقشته، وقرر المجلس إعادته بالاحتكام لنتيجة التصويت التي جاءت بالأغلبية لصالح سحبه وإعادته للجنة المالية.
وحذر سامي زيدان من مغبة دراسة المقترح التي قال أنها كافيه لبث رسالة خاطئة ستساهم في هجرة رؤوس الأموال الخارجية والاستثمارات عن المملكة، وتساءل عبدالله البلوي عن أثره وما سوف يقدمه للاقتصاد الوطني، مؤكداً أن سلبيات المقترح أكثر من ايجابيات، كما أن توجه الدولة ضد هذا النظام مشيراً إلى تصريح وزير المالية بعدم وجود نية

في طرح مثل هذه الرسوم.
وتداخل عبدالله المنيف.
وقال بأن المقترح بني على دراسة ليست متعمقة وأن العمالة جاءت للمملكة لتحسين أوضاعها المالية في بلادهم، وبموجب عقود عمل من المؤسسات والشركات ، وأضاف "ما هي مجالات الاستثمار المتاحة لهذه العمالة ليستثمروا أموالهم داخل المملكة، واستبعد عبدالله السعدون تحقق أهداف المقترح وقال "لا يوجد لدينا قنوات تساهم في تحفيز الاجانب في الاستثمار"، مضيفاً " هذا المقترح سيساهم بشكل كبير بالتستر وغسيل الأموال وتهريبها."

تسهيل خدمات المعوقين في مطار أبها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=291845&CategoryID=5

أبها: الوطن 2017-01-24 11:59 PM

زار مدير مطارات المنطقة الجنوبية فهد العداوني، ومدير مطار أبها المناوب المهندس أحمد القحطاني، أمس، مركز جمعية الأطفال المعوقين بمنطقة عسير، وكان في استقبالهما مدير ومنسوبو المركز. واجتمع العدواني والقحطاني مع مدير المركز عبدالله المحسني، وناقشوا كيفية التعاون بين المركز ومطار أبها كمرحلة أولى، بما قد يخدم الأطفال المعوقين في المنطقة والمعوقين بشكل عام. وأشادا بما يقدم للأطفال المعوقين في المركز، خلال الجولة التي قاما بها في القسم الطبي للمركز، وخلال تجربتهما لبرنامج "جرب الكرسي"، واصفين تلك الخدمات بأنها لا تقل عن تلك التي تقدم للمعوقين في بقية الدول المتقدمة في هذا المجال. وقال المحسني "تم الاتفاق مبدئيا على بعض بنود اتفاقية تعاون ستجمع المركز مع مطار أبها بإذن الله، ولعل من أهم تلك البنود السعي إلى تعزيز تسهيل بعض الخدمات التي تخدم المعوقين في صالات المطار ومداخله الرئيسية."

أكد أن ولي الأمر تبنى الرأي القائل بالجواز

الزيد: عمل المرأة كمحكمة في الدعاوى قضية جدلية ونظام التحكيم السعودي الجديد لم يشترط "الذكورة"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
https://sabq.org

قال المحامي الدكتور ناصر غنيم الزيد، الأمين العام السابق لمركز تحكيم دول مجلس التعاون، رئيس جمعية التحكيم الكويتية "إنَّ عمل المرأة كمحكمة في الدعاوى قضية جدلية في المملكة العربية السعودية تشعبت فيها الآراء بين مؤيد

ومعارض ومحايد، وأنَّ ولي الأمر قد تبنى الرأي القائل بالجواز، باعتبار أنَّه لم ينص على شرط الذكورة في النظام، وبالتالي ترجيح الرأي القائل بالجواز ."

وأضاف: "برزت أهمية طرحها من جديد بعد صدور نظام التحكيم السعودي الجديد، وبعد صدور حكم من محكمة الاستئناف في ديوان المظالم، فهناك رأي يقول بالمنع، وهم أصحاب الرأي الذين ينظرون للتحكيم على أنَّه من قبيل الولاية، وبالمقابل هناك رأي آخر يقول بالجواز وهم أصحاب الرأي الذين ينظرون للتحكيم على أنه من قبيل الوكالة، وكلا الفريقين له أدلته الشرعية التي تؤيده، وبالنسبة لنظام التحكيم السعودي الجديد فإنَّه لم يشترط شرط الذكورة في الشروط الواجب توافرها في من يكون محكماً."

وزاد: "صدر مؤخراً حكم الدائرة التجارية الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية بالمنطقة الشرقية في قضية الاستئناف رقم (3022/ق) لعام 1436هـ في تعيين محكم مرجح فأقرت تشكيل هيئة تحكيم أحد أعضائها امرأة".

البلدية تفاعلت بشكل جزئي و"الكهرباء" تبرأت

رغم بلاغ "حماية الطفل".. أزمة أعمدة الإنارة في ظلم تتواصل

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م

https://sabq.org

رغم البلاغ الذي قدَّمه مواطن من سكان الحي الجنوبي في مركز ظلم شرق محافظة الطائف، ووضع البلدية والكهرباء في مأزق الإهمال، ومخالفة نظام "حماية الطفل"، من خلال إهمال أعمدة الإنارة ومواقع مفاتيح التشغيل وبعض المحولات المكشوفة وغير المؤمنة بشكل جيّد داخل الأحياء وجوار مدارس البنات بالحي، إلا أنَّ شركة الكهرباء تبرأت من ذلك، فيما جاء تفاعل البلدية جزئياً، حيث رصدت "سبق" اليوم بقاء بعض أعمدة الإنارة مكشوفة.

وكانت الشركة السعودية للكهرباء قد أكَّدت حرصها على تقديم خدمة كهربائية موثوقة وفقاً لأعلى معايير الأمن والسلامة، مشيرة إلى أنه ليست جميع المعدات والمنشآت الكهربائية في الشوارع والطرقات تابعة لها، وأنَّ هناك بعض المعدات والمحولات وغرف توزيع الكهرباء تتبع جهات خدمية أخرى لا علاقة للشركة بها.

وأوضحت –آنذاك- تجاوباً مع ما نشرته "سبق" تحت عنوان: "بلاغ عن مخالفة حماية الطفل يضع بلدية وكهرباء ظلم في مأزق الإهمال"، أنه وفور نشر الخبر سارعت فرق الطوارئ إلى الموقع، حيث تبين أن جميع المعدات المذكورة تتبع للبلدية وليست تابعة للشركة، منوهة إلى أنه تم تأمين خطورة تلك المعدات من قبل البلدية، وذلك حسب الاختصاص.

وكان أحد المواطنين قد قدم بلاغه الإلكتروني، مشيراً إلى أنَّ إهمال هذه المواقع وخطورة ذلك يعد مخالفة لنظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية، حيث إن الفقرة الثانية من المادة الثانية للنظام تنص على حماية الطفل من كلِّ أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به "المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها"، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره، وتفاعلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع البلاغ وإحالته لفرعها بالطائف والذي أحاله لمحافظة المويه.

5آليات لحل مشكلة البطالة.. أهمها حماية سوق العمل من الإغراق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1523252

د. عبدالعزيز الوذناني*

توطين الوظائف في القطاع الخاص وحل مشكلة البطالة بين الشباب السعودي من الجنسين، كان ولا يزال الهاجس الأهم والموضوع القديم المتجدد الذي يشغل تفكير المواطن والدولة على حد سواء، إذ لا يخلو بيت من بيوتنا من عاطل أو عاطلة عن العمل، على رغم المؤهل العلمي النوعي والبحث الجاد عن لقيمة العيش.

البطالة التي تفترس أحلام شبابنا وتحرم بلادنا من مساهماتهم ومشاركاتهم في بناء مستقبلهم ومستقبل وطنهم ليس بسبب عدم قدرة الاقتصاد السعودي على خلق الوظائف، فعلى الرغم من تراجع الحركة الاقتصادية مع انخفاض أسعار البترول إلا أن الاقتصاد السعودي أضاف نحو 900 وظيفة بنهاية الربع الثالث من العام الماضي 2016 وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء. ولكن مع كل أسف ذهب أكثر من 95% من هذه الوظائف لليد العاملة الأجنبية.

هذا التضارب الصارخ يوضح أن لدينا مشكلة كبيرة في سوق العمل والقوانين التي تنظمه. ولكي تدرك حجم المشكلة الحقيقية لك أن تتخيل أن بلدا يعاني لعقود من البطالة المزمنة التي يتجاوز معدلها بين المواطنين بشكل عام 12%، ومعدل البطالة بين شبابه الذين تتراوح أعمارهم من 25-30 سنة، وهم عماد قوته العاملة وصمام الأمان لمستقبله، تصل إلى 40% (وفقاً لأرقام الهيئة العامة للإحصاء). ومع هذا يصر على فتح الباب على مصراعيه لإغراق سوق العمل بالعمالة الأجنبية الرخيصة. فوفقاً لأرقام وزارة العمل المنشوره في 30 أكتوبر 2016، فقد تم إصدار أكثر من سبعة ملايين تأشيرة للوافدين للعمل في القطاع الخاص خلال الأعوام الخمسة الماضية، بينها أكثر من مليوني تأشيرة عمل في عام واحد فقط. هذه الأرقام لا تشمل تأشيرات عاملات المنازل.

المنافسة غير عادلة

نحن لسنا ضد الإخوة ممن يأتون بحثا عن لقمة العيش والحياة الكريمة لهم ولأسرهم، ولكن الخطأ وسوء إدارة سوق العمل لا يرضي أحدا. وربما يقول البعض الميدان يا حميدان. لماذا لا ينافس السعودي مثله مثل غيره. حسناً، شبابنا وشاباتنا، فيهم الخير والبركة وقادرون على المنافسة، ولكن يجب أن نوفر لهم بيئة المنافسة الشريفة والعادلة. أما الوضع الحالي فلا يسر العدو قبل الصديق. آلية سوق العمل السعودية مُعطلة، وفوق هذا يتم إغراقها بشكل محموم بالعمالة الرخيصة. كل يوم نقرأ ونسمع في الإعلام قصصا تدمي القلب عن شبابنا الذين يحملون مؤهلات نوعية ولكنهم تُركوا فريسة سهلة للبطالة.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر كتب عبدالله الجعيثن في صحيفة الرياض في عدد (الجمعة) 22 ربيع الآخر عن معاناة أطباء الأسنان مع البطالة، وأورد قصة طبيبة سعودية تخرجت منذُ ثلاث سنوات ولم تجد أية فرصة عمل، إلى درجة أنها عرضت أن تعمل لدى كليات طب الأسنان دون مقابل حتى لا تفقد ما تعلمته، ولكن طلبها قوبل بالرفض. وكذلك نشرت الصحف السعودية الصادرة في اليوم نفسه، خبر ابتعاث هيئة المهندسين السعوديين لـ150 مهندساً عاطلاً عن العمل لبريطانيا لدراسة اللغة الإنجليزية، لعل ذلك يساعدهم في حل مشكلتهم مع البطالة التي سرقت منهم حلم المساهمة في بناء وطنهم والعيش بكرامة. هاتان القصتان ما هما إلا غيض من فيض.

قراءة هاتين القصتين أعادت بالذاكرة إلى نحو 15 عاماً مضت، عندما كُلفت ضمن فريق عمل يتكون من ثلاثة أشخاص برئاسة نائب وزير العمل الحالي أحمد الحميدان، لوضع أنظمة صندوق الموارد البشرية الذي أنشئ بموجب قرار من

مجلس الوزراء في بداية 2001، الذي يعرف حاليا بـ«هدف»، والذي يهدف إلى «توطين» الوظائف في القطاع الخاص، والمساعدة على إيجاد فرص عمل للسعوديين لكبح جماح البطالة التي بدأت تستشري بين الشباب السعوديين في ذلك الوقت، إذ وصلت حسب الإحصاءات الرسمية آنذاك إلى نحو 8%. كانت البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب السعودي، تحتل حيزا كبيرا من الرأي العام، واليوم وبعد مضي أكثر من 15 عاماً على إنشاء صندوق الموارد البشرية الذي وفرت له موارد مالية هائلة، إضافة إلى تعاقب العديد من الوزراء على كرسي وزارة العمل وتكليفهم بمهمة تكاد تكون وحيدة ألا وهي «توظيف السعوديين»، نجد أن مشكلة البطالة، قد تفاقمت حتى لا يكاد يوجد بيت من بيوت السعوديين دون وجود عاطل أو عاطلة عن العمل، حتى في عز الطفرات الاقتصادية التي مرت على الاقتصاد السعودي، فضلا عن حجم الإنفاق الحكومي السخي وغير المسبوق على مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل خلال الفترة المشار إليها. كل هذه العوامل مجتمعة لو توافرت لأي اقتصاد في العالم مهما كان حجمه، فسوف تكون هناك أزمة في إيجاد اليد العاملة وليس بطالة أو كساد في سوق اليد العاملة الوطنية على النحو المخيف الذي نراه ونلمسه جميعاً والذي طال كل بيت وكل أسرة إلا من رحم ربي.

لبطالة السعودية ليست اختيارية

هناك مقطع فيديو متداول بشكل واسع في مواقع التواصل الاجتماعي للرئيس التنفيذي لشركة داو كيميكال خلال منتدى دافوس الاقتصادي، يتحدث فيه بإعجاب عن الشباب السعوديين، ممن اختارتهم الشركة عن طريق برنامج صدارة ويثني على كفاءتهم بينما نجد رجال الأعمال لدينا يعرضون عن الاستثمار في أبنائنا ويرفضون توظيفهم ويتعللون بالحجج والأعذار المعلبة التي يرددونها دائماً على مسامعنا، والتي مفادها أن معظم البطالة الحالية هي بطالة اختيارية، إذ إن السعوديين لا يبحثون إلا عن عملٍ مكتبي ومكيف، أو إن مخرجات نظامنا التعليمي سيئة في الوقت الذي يتسابقون فيه على اليد العاملة الأجنبية الأقل تعليماً وكفاءة. إذن رداءة التعليم وانخفاض الكفاءة التي يدعونها ليست هي السبب الحقيقي، أنا لا أنكر أن مخرجات بعض الأقسام في جامعاتنا لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل كما لا أنكر أن هناك ضرورة لإعادة النظر في سياسة تشريع الباب على مصراعيه لبعض الأقسام في جامعاتنا لتخرج لنا سيلا من العاطلين عن العامل في نهاية كل فصلٍ دراسي، ولكن هذه ربما تكون جزءا يسيراً من المشكلة وليست كل المشكلة، فالمشكلة الحقيقية من وجهة نظري تكمن في عدم فاعلية سوق العمل السعودية أو بالأصح تعطيل آليتها أي تعطيل آلية قانون العرض والطب الخاص بسوق العمل وإغراقها باليد العاملة الأجنبية الرخيصة.

استبدال نظام «الكفالة«

ربما يتساءل البعض عن سبب تعطيل آلية سوق العمل لدينا. قانون العرض والطلب هو الآلية التي تبث روح الحياة في أي سلعة أو أي سوق، لتعمل بكفاءة وفاعلية وسوق العمل ليس استثناء. لكن هذه الآلية مشلولة في سوق العمل السعودية، حيث نظام الكفالة عطل آليتها وأغرقها بالأيدي العاملة الرخيصة. فنحن بالفعل لسنا ضد إخواننا الذين يأتون لهذا البلد للبحث عن لقمة العيش وحياة أفضل لهم ولأبنائهم، ويساهمون في بناء اقتصادنا، بل على العكس من ذلك، نحن في صفهم ضد نظام الكفالة، الذي يهضم كثيرا من حقوقهم. وكذلك لا يخفى على منصف بأن هناك جهودا مخلصة تبذل من قبل وزارة العمل لتوطين الوظائف والحد من مشكلة البطالة التي تفترس أحلام شباب هذا البلد من الجنسين، إلا أن المشكلة - من وجهة نظري- لن تحل مادام العلاج موجها للأعراض ولم يتطرق للسبب الأساسي للمشكلة، إذ جربنا حلولاً عدة، ولكنها لم توصلنا للنتيجة المرجوة. على سبيل المثال جربنا استجداء التجار ونخوتهم ولم ننجح، وجربنا دفع نصف تكاليف العمالة الوطنية لعدة سنوات ولم ننجح، وجربنا برنامج نطاقات بألوانه المختلفة ولم ننجح وجربنا المادة 77 من نظام العمل وزادت الطين بلة مثلما يقول المثل الشعبي.

من وجهة نظري لن تحل مشكلة البطالة ما لم يعالج السبب الأساسي الذي خلق المشكلة في المقام الأول ألا وهو «نظام الكفالة». هذا الرأي أدليت به قبل 15 سنة أمام مجلس إدارة الصندوق والذي كان يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز (يرحمه الله)، لم يكن موجوداً في الاجتماع، إذ ترأس المجلس نيابة عنه وزير العمل آنذاك الدكتور علي النملة. كما كتبت ذلك في مقال لصحيفة «الاقتصادية» قبل ثماني سنوات، وها أنا أطرحه اليوم في صحيفة «عكاظ» التي اعتدنا منها دائما طرح الهم الوطني بكل شفافية، لعله يمر على أحد من أهل الحكمة وهم كثر في هذا البلد ولله الحمد.

5آليات لإنهاء البطالة

من أجل إصلاح سوق العمل وتحريرها وحمايتها وجعل آليتها تعمل من جديد، فهناك خمس خطوات مقترحة، من الضرورة أن تتخذ بالتوازي.

أولاً: إلغاء نظام الكفالة الحالي واستبداله بنظام تصاريح العمل (ربما يكون هناك استثناء لسائقي وخدم المنازل، حيث إن لهذه الفئة وضعاً خاصا)، وبذلك تكون الدولة هي الكفيل لمن يريد العمل وليس طالب العمل، سواء كان فردا أو شركة أو أي جهة أخرى، فعندما يتبنى هذا الإجراء تكون سوق العمل هي الآلية، التي تحدد أجر اليد العاملة حسب الدرجة العلمية والخبرات العملية والمهارات التي يتقنها طالب العمل وليس صاحب العمل، وبذلك تكون اليد العاملة مُقيمة وفقا للأجر

العادل الذي تحدده سوق العمل، وكما يعرف المطلعون فإن هذه الآلية مغيبة، ومعطلة تماما في ظل نظام الكفالة الحالي، إذ إن رب العمل يتعاقد مع العمالة ويجلبهم للعمل تحت كفالته وبالأجر الذي يحدده والذي يكون في معظم الأحيان إلا ما ندر أقل بكثير من القيمة الحقيقية لتلك اليد العاملة، ويكون العامل مجبرا على العمل لدى الكفيل وإلا يتم تسفيره، وهذا هو السبب الحقيقي وراء تعطيل آلية سوق العمل، فعندما يتم إلغاء نظام الكفالة فإنه سيتم تحرير سوق العمل وجعل آليتها تعمل من جديد، وبذلك تخضع سوق العمل لقانون العرض والطلب، وهذا سيؤدي إلى تقييم اليد العاملة بأجرها الحقيقي بصرف النظر عن جنسيتها، وعند ذلك تكون النتيجة النهائية لدى رب العمل من حيث التكلفة سيان، سواء وظف سعوديا أو أجنبيا طالما أنه يؤدي عمله بكفاءة.

خطة خمسية

ثانياً: تمكين وزارة العمل من إنشاء نظام معلومات فاعل، وربطه بـ«هدف» للوقوف على احتياجات سوق العمل السعودية من الطاقات البشرية خلال السنوات الخمس القادمة من خلال تقدير اليد العاملة التي يمكن للسوق السعودية توفيرها خلال هذه الفترة «اليد العاملة الحالية مضافا إليها المخرجات المتوقعة للمؤسسات التعليمية»، فإذا كان الطلب المقدر على اليد العاملة «الوظائف» أكبر من المعروض من اليد العاملة «طالبي التوظيف» فإن الدولة عندئذ تسمح للشركات باستقدام اليد العاملة التي لا تستطيع السوق السعودية توفيرها، ولكن يلاحظ أن كفالة هؤلاء العمال المستقدمين تكون على الدولة من خلال منحهم تصاريح عمل محدد بفترة زمنية معينة كخمس سنوات على سبيل المثال، وليس على الشركات المستقدمة ويكون للعامل الحرية في الانتقال والعمل لدى من يشاء خلال هذه الفترة، وبهذا يكون صاحب العمل مجبراً على دفع الأجر الذي تحدده السوق لليد العاملة حتى يضمن ألا ينتقل العامل إلى صاحب عمل آخر.

ولكن يجب أن يطبق هذا النظام بالضوابط التالية: أن تبلغ الشركة إدارة الجوازات (عن طريق نظام مرتبط إلكترونياً بالجوازات) عن العامل الذي يترك مقر عمله لفترة معينة أو ينتقل للعمل لدى شركة أخرى. أن يعطى العامل الذي يترك عمله الحالي للبحث عن عمل آخر فترة زمنية معينة «60 يوماً مثلا» ويجب عليه أن يجد عملاً آخر خلال هذه الفترة، وإلا أصبح وجوده غير قانوني ويجب عليه مغادرة البلاد. أن يكون جميع العمال على علم مسبق بهذه القوانين وتقع مسؤولية ذلك على الشركة التي استقدمتهم لأول مرة وعلى إدارة الجوازات. أن تقوم الشركة التي انتقل إليها العامل بإبلاغ إدارة الجوازات آلياً خلال فترة لا تتجاوز أسبوعاً واحدا من تاريخ مباشرته للعمل.

إصدار تأشيرات العمل عن طريق «الشورى«

ثالثاً: لمنع إغراق السوق باليد العاملة الأجنبية ووضع حد لضعاف النفوس الذين يتاجرون بتأشيرات العمل أو التكسب من عرق العمالة الأجنبية على حساب الوطن وأبنائه من الأفضل ربط إصدار تأشيرات العمل الجديدة بمجلس الشورى وتحت ضوابط محددة ومدروسة بعناية، بحيث لا تصدر التأشيرات إلا مرة أو مرتين في السنة وبعد التأكد بأن سوق العمل المحلية لا تلبي المهارات والخبرات المراد استقدامها. هذا التنظيم معمول به في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ربما يتخوف البعض من التبعات الأمنية لإلغاء نظام الكفالة ويتوقع أن تكون هناك مشكلات أمنية نتيجة لحرية انتقال اليد العاملة من صاحب عمل لآخر. على الرغم بأني أتفهم هذا التخوف، ولكن لا أرى بأن لهذا الهاجس الأمني ما يبرر لسببين رئيسيين وهما: تصاريح العمل لا تعطى لمن هب ودب، وإنما تعطى فقط بقرار من مجلس الشورى وبعد أن يتأكد أعضاء المجلس الموقر بأن المهارات والخبرات المطلوبة في اليد العاملة المراد استقدامها لا تتوفر في سوق العمل السعودية. كذلك هذه التصاريح تمنح لفترة زمنة موقته وقابلة للتجديد لعدد محدد من المرات وبنفس شروط الإصدر.

شراكات إستراتيجية للتأهيل

تصبح إقامة اليد العاملة التي تمنح تصاريح عمل قانونية مدى سريان هذه التصاريح وتنتقل بشكل قانوني، ونحن بلد مستقر وقوي أمنياً وسياسياً، ولا أعتقد أن إلغاء نظام الكفالة وتحرير سوق العمل سيمثل مصدر خطر للأمن الداخلي. هذا هو النظام المعمول به في العالم المتقدم مثل أمريكا وكندا على سبيل المثال ولم يكشل تهديداً أمنياً لهما.

رابعاً: أن يعقد صندوق الموارد البشرية «هدف» شراكات إستراتيجية مع الجامعات السعودية الحكومية والأهلية لتبني خطة وطنية لإعادة تدريب وتأهيل أبنائنا وبناتنا الذين سبق أن أنهوا دراساتهم الجامعية في التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل مثل الدراسات الإسلامية والتاريخ والتربية على سبيل المثال وليس الحصر، بحيث يتم تأهيلهم لبعض التخصصات المطلوبة في سوق العمل بما في ذلك دعمهم لدراسة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.

خامساً: على الجامعات الحد من طاقة القبول في بعض التخصصات والأقسام غير المطلوبة في سوق العمل وتوجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

تعنيف الأطفال.. ما الحكاية؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565767

محمد الوعيل

بات ما تبثه لنا وسائل الإعلام، أو مواقع التواصل الاجتماعي، من قصص مروعة لتعنيف أطفال، ظاهرة، لن أملّ من طرحها والتعبير عنها، داعياً لحلول رادعة تدرأ عن جيلنا المستقبلي هذا المنظر الكريه، وغير الإنساني، والذي لا يليق بمجتمع هو أرض الإسلام ورسالته الخالدة، من حب وتعاطف واحترام وتسامح.

كاذب من يقول إن ظاهرة تعنيف الأطفال، حديثة علينا، وواهم من يتصور أنها نتاج للعصر أو الإعلام أو غيرهما من المبررات الواهية، الظاهرة موجودة ولكن كانت تنتشر على استحياء عبر قصص أو حكايات عابرة، وبدلاً من أن نواصل التمويه والخداع بالقول إنها موجودة في كل المجتمعات، وهو أمر صحيح، لكن يُراد به باطل، وهو استمراء وجود الظاهرة دون حلول فعلية أو جذرية.

بات واضحاً عبر ما تم ترويجه خلال الأيام والأسابيع الماضية سواء من قصة الطفلة "دارين" ذات الأشهر الثلاثة، التي تعرضت للتعذيب على يد والدها بمكة المكرمة، في مقطع فيديو انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، ونشرت أم الطفلة المقطع على تويتر بهاشتاغ "أم تريد بنتها بحضنها"، وقد تفاعل معه الآلاف.. إلى قصة طفل تبوك، الذي ظهرت آثار الضرب الوحشي على ظهره المسكين ورأسه على يد والده، في قضية أخرى لا تزال تهز الرأي العام بشدة.

لا يمكن أبداً تقبل الاكتفاء برعاية هؤلاء الأطفال في دور الحماية الاجتماعية، ولا يمكن الاكتفاء بتطبيق نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل بشكل روتيني، لإسدال الستار على هذا العنف المبكر تجاه أطفال لن يكون مستقبلهم -تحت استمرار هذه الأعمال المشينة- إلا مزيداً من التعقيد والعقد النفسية، مهما كانت الأسباب الاجتماعية التي تدفع بآباء تجردوا من أبسط قيم الأبوة والمشاعر الإنسانية، للانتقام من أمهاتهم أو تصدير مشاكلهم الخاصة لمن لا ذنب لهم!

أيها السادة.. لا بد أن تتدخل الدولة بشكل صارم، والابتعاد عن نظرية تشكيل لجان، أو اجتماعات أو خبراء، كلها تنتهي بالعدم أو بإجراءات شكلية لم تنجح أبداً في حل مشكلة بذرة هذا العنف المشين، حتى لو وصل الأمر للحجر على الآباء المعنفين ونزع حضانتهم لهؤلاء الأطفال، مع توفير بيئة مناسبة نفسياً واجتماعياً لهم، كي لا يتأثروا بتداعيات نفسية مريعة.

بذرة العنف تبدأ من هنا أيها السادة؟ طيلة سنوات ونحن نتساءل: لماذا يتسم بعض أبنائنا بتصرفات عنيفة؟ ولماذا أبناؤنا بالذات من أكثر الجنسيات المنضوية تحت ألوية التنظيمات التكفيرية والميليشيات الإرهابية في بلدان لا ناقة لنا فيها ولا جمل؟ بل لماذا غالبية المتورطين في تفجير المساجد واغتيال رجال القوات المسلحة وعناصر الأمن سعوديون؟

هذه البذرة التي تجد في أفكار الضلال ملاذاً انتقامياً يصفي حساباته مع الجميع.. ابحثوا عن التاريخ الأسري لجميع الإرهابيين، أجزم أنه لن يخلو من عنف أسري قديم، تراكم حتى تحول إلى قنبلة اجتماعية موقوتة!

أسرعوا.. قبل فوات الأوان.. ألا هل بلغت، اللهم فاشهد.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19795724

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م

http://www.alriyadh.com//comic